

هو من ملأنا ذلولهم النار نصار قريته في الأول وترية الانتفاة
بالكنانة هذا المنفعة تحقيقه كما في فقو العهد على ما هو مذهب
صاحب الكشاف وأما ما يذهب إليه من أن يريد أن لا يحاز
على الكفر المفسد اليه والانتفاة في شرح لهذا الحجاز والمحار
الدعاء إلى الاعتان والطاعة فهو نازل الدرجة بالنسبة إلى ما ذكرنا
هذا ما ذكرنا انتفاة في كناية الكشاف في هذا التفكيح عادت
أي صارت دعاء يكون بالشبه أي وجه الشبه فما زلت بينهم
ظاهر والمفعول كناية ما يكون وجه الشبه كل حقيقة من أطوار
الطريق في ظاهره لكن لا بلغت اليه إلا بفضل التفتيش المفسر
بالمفسر ولا الاستعانة المبينة عليه كما مر بل التفتيش اليه
تفتيش المكتوب بالمرتب في الحقيقة المفسرة إذا الفضل له
للانتفاة المبينة عليه وفي كون المثال المذكور وهو انتفاة الربيع
البقول كذلك بحيث لا تظهر الظاهر في الحجاز العقل وفي
اللعوي فضلا عن أن يكون محارز العوايا موكبا وإذا سلم
أن محارز لعوي فلا نتم محارز مرسب لم لا يجوز أن يكون
مفسر الكاذب إلى العلامة الله عهده الله والدين في هذين
الأمير الجند لخصاها تارة في التلبس أي في كونها من
ملايسات الفعل ومولاته لم يكن يجوز في اللغة بل يجوز
أنها هو لا الإسناد لكن الثاني باطل لأنهم لم يريدوا به
هو المشهور من الحجاز العقبة بدليل ما مر من أنه لم يقل به
أحد وإن لم يكن بعيدا عن الاعتبار فالمقدم مثل نقدي

الشق

الشق الثاني ولما قلنا أن يقول منافسة المفسر مبينة على اختيار
هذا الشق بدليل قولهم وقصد التفتيش التلبس الغير الفاعلي
روح يندفع بحث الشارع هذه فتأمل أما لو قصر تفتيش
التلبس الذي لا يخفى أن محل تفتيش التلبس الغير الفاعلي
بالتلبس الفاعل على هذا المعنى في غاية البعد كون القول
مستحلا في التلبس الغير الفاعل أو التفتيش بذلك القول
في محذوراتها من الاستعانة المركبة التفتيشية وما يبعد
ما ذكرنا من الجواب بتوجيه المركب المذكور وهو انفت
الربيع البقل غير ما هو المشهور وما هو المشهور أن من
باب الاسناد الحجازي وفيه أنه لا يلزم أن يكون غير ما هو
المشهور للانتفاة التفتيشية بل يكون غير ما هو المشهور للانتفاة
التفتيشية في النسبة فقط دون الحدث والزمان ويكون
محارز مفسر الكاذب إليه عهده الله والدين في هذين
الجند صرح بذلك الشارع في رسالة الفاشية والى ضرورة
تدعونا إلى العمل على الانتفاة التفتيشية مع بعدها عن القبانة
وعدم معقوليتها في محو انتفاة الربيع لانه المعقول المقبول فيه
أنما هو محارز العقل كما هو المشهور واللعوي المفسر الذي في
النسبة كما هو غير المشهور ولا يحصل له لانه التردد لا يقدم
رحلا إلى قدامه ولا يؤخر رجلا أخرى إلى خلفه فوجه
العلات التفتيشية في شرح المنافع بأن المراد بالرجل الخطوة
والمنع تقدم خطوة قد أمكنه وتوضر أخرى خلفه أو راد

